

Distr.: General
7 June 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد حنيف (ماليزيا)

المحتويات

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

البند ٦٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيعة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section,
.room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

11-57418 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

مشروع القرار A/C.3/66/L.25: حقوق الطفل

١ - السيد هيرزسكي (بولندا): قدم مشروع القرار باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن أرمينيا، وأستراليا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وكرواتيا، وليختنشتاين، وموناكو، والنرويج، قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأبرز النص أهمية البروتوكولين الاختياريين الأولين لاتفاقية حقوق الطفل حول الذكرى السنوية العاشرة لدخولهما حيز التنفيذ، ووجه الانتباه إلى اعتماد البروتوكول الاختياري الثالث الجديد الذي ينص على إجراء تقديم البلاغات، الذي يحافظ على الشكل المألوف الجامع، مع التركيز بصورة خاصة على الموضوع ذي الأولوية، وهو حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

مشروع القرار A/C.3/66/L.30: الأعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير

٢ - السيد بوت (باكستان): أشار إلى أن رواندا وجنوب أفريقيا وسوازيلند قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، وعرض مشروع القرار.

٣ - السيدة رانجيل (تيمور - ليشتي): قالت إنه كان ينبغي أن لا تكون تيمور - ليشتي ضمن قائمة مقدمي مشروع القرار.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (A/66/12)، الملحق رقم (١٢)، و A/66/12/Add.1 و A/66/321).

٤ - السيد غوتيريس (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إنه بعد نحو ثلاثة عقود من العمل لصالح اللاجئين الأفغان، جاء الهجوم المميت الذي شن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر على مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في قندهار، بمثابة ضربة قاسية، لا سيما في الذكرى السنوية الستين للاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين. ومنذ اعتمادها في عام ١٩٥١، انضم من يعرفون بأنهم لاجئون في إطار الاتفاقية وصكوك ماثلة إلى اللاجئين البيئيين والاقتصاديين. وبما أنه لا توجد حاجة إلى وضع اتفاقية جديدة أو إنشاء ولاية جديدة للمفوضية، فإنه يتعين إيجاد سبل مبتكرة لمعالجة الثغرات في مسألة الحماية.

٥ - وقال إن هذه السنة كانت في غاية الصعوبة، وقعت خلالها ثلاث أزمات متتالية هي: أعمال العنف بعد الانتخابات في كوت ديفوار، التي شردت عشرات آلاف الأشخاص داخليا وحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص نزحوا إلى البلدان المجاورة، والأزمة في ليبيا التي أدت إلى تشرد قرابة ١,٥ مليون لاجئ، والتراع المستمر منذ عقود الذي تفاقم نتيجة الجفاف والجاعة في الصومال والذي أحدث هجرة جديدة للصوماليين، مما أدى إلى زيادة مجموع عدد اللاجئين الصوماليين ليلبلغ الرقم المذهل ٩٤٠ ٠٠٠ لاجئ، وارتفع عدد اللاجئين في مخيم داداب في كينيا خمسة أضعاف قدرته الاستيعابية.

٦ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي باكستان، تجمع الحكومة بين المساعدة المقدمة إلى المجتمعات المحلية المضيفة وترتيبات الإقامة المؤقتة البديلة، وفي جمهورية إيران الإسلامية، تقدم الحكومة تصاريح عمل للاجئين الأفغان المسجلين، وبدعم من المفوضية، قدمت تغطية للتأمين الصحي لـ ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. وستقدم المفوضية وحكومات البلدان الثلاثة استراتيجية متعددة السنوات للاجئين الأفغان في مؤتمر للهيئات المعنية سيعقد في مطلع عام ٢٠١٢.

٩ - وقد استوعبت البلدان النامية ٨ لاجئين من بين كل ١٠ لاجئين، مما يجعل المساعدة الإنمائية أمراً في غاية الأهمية بالنسبة للاندماج المحلي. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو المشاركة في تحمل عبء اللاجئين، لا بتقديم التمويل لهم فحسب، بل كذلك بوضع سياسات بناءة لإعادة التوطين والتنقل والمجرة الخاضعة للإدارة.

١٠ - وفي عام ٢٠١٠، وفّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحماية وقدمت المساعدة إلى قرابة ١٤,٧ مليون مشرد داخلياً في ٢٩ بلداً، تمكن حوالي ٢,٩ ملايين منهم من العودة إلى ديارهم، لا سيما إلى باكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وسري لانكا. وقد شاركت المفوضية مشاركة تامة في الجهود التي بذلها منسق عمليات الإغاثة الطارئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإصلاح النهج الجماعي المشترك بين الوكالات للسكان المشردين داخلياً.

١١ - وتجري مفوضية شؤون اللاجئين إصلاحات هيكلية داخلية بما يتماشى مع عملية الإصلاحات الجماعية. فقد خفضت تكاليف الإنفاق العام للمقر من ١٤ في المائة إلى ٩ في المائة، وتكاليف الموظفين من ٤١ في المائة إلى ٢٧ في المائة. وستنقل ٤٩ وظيفة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات

وفي عام ٢٠١١، أدت الاضطرابات الجديدة والأزمات القديمة مثل السودان إلى ارتفاع عدد المشردين ليصل أعلى مستوى له خلال ١٥ عاماً. وبسبب طبيعة النزاعات العديدة الجارية، بلغت العودة الطوعية أدنى مستوياتها منذ ٢٠ عاماً، وتجاوزت احتياجات إعادة التوطين القدرة الاستيعابية السنوية للدول المستقبلة بمعدل ١٠ إلى ١. وقد يتيح الاندماج المحلي حلاً دائماً، وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسهيل ذلك، في عدة دول منها دول غرب أفريقيا، وتزانيا، وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، وذلك على نحو متزايد، من خلال، برامج الاعتماد على الذات للاجئين مثل مبادرة الحلول الانتقالية للاجئين الارترين في شرق السودان.

٧ - وفي النهاية، تعتمد النتائج الإنسانية الدائمة على حلول سياسية واجتماعية واقتصادية. وفي حين أن ولاية المفوضية غير سياسية، فإنها يمكن أن تعمل أحياناً كمحفز للمبادرات السياسية، كما فعلت في مسألة استراتيجية المشردين داخلياً التي اعتمدها البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا. وبغية تحقيق نتائج ناجحة لإعادة التوطين، يلزم وضع استراتيجيات مشتركة لتنفيذ برامج تنمية في المناطق الأصلية للاجئين. ومن ناحية أخرى، يتطلب الاندماج المحلي تقديم الدعم إلى مجتمعات المضيفة، فضلاً عن برامج لتشجيع اللاجئين على الاعتماد على الذات. وفي هذا الصدد، يعد التعليم والتدريب المهني في غاية الأهمية، وتهدف المفوضية إلى جعل التعليم حجر الزاوية في عملياتها من خلال وضع استراتيجية جديدة للتعليم تدمج فيها نتائج التقييم الخارجي الذي أجري مؤخراً.

٨ - وأشار إلى أن الاستجابات الإبداعية تهيئ فرصاً جديدة للاجئين الأفغان الذين يشكلون أكبر شريحة من السكان اللاجئين في العالم. وفي أفغانستان، سيتم وضع برنامج أكثر استهدافاً لإعادة الإدماج، يشترك في إدارته

من أثيوبيا وكينيا لتقديم إحصاءات تسجيل مستحدثة، وخرائط وتقارير قطاعية بشأن اللاجئين الصوماليين.

١٤ - وغير أن معالجة الثغرات التي بقيت خلال عملية الإصلاح، اقتضى أن تقوم بتحسين المفوضية آليات الرقابة لديها إلى مستوى يتناسب مع ميزانيتها الأكبر بكثير، وتعزيز نظامها المتعلق بالمساءلة، وتحسين الإدارة المالية والرقابة واستحداث إطار إدارة مخاطر جديد، كل ذلك دون إنشاء جهاز إداري كبير. ولا بد أن تظل حيوية ومرنة حتى تظل تتلقى الدعم من الجهات المانحة على نحو لم يسبق له مثيل. ونتيجة للجهود المتواصلة الرامية إلى تحقيق قاعدة أوسع من الجهات المانحة، تضاعفت مساهمات القطاع الخاص أربع مرات تقريبا منذ عام ٢٠٠٥، وازدادت الإيرادات من الأموال المجمعة والمصادر المتعددة الأطراف الأخرى للعام الخامس على التوالي. ولا يزال التمويل غير المقيد يعتبر حيويًا لضمان تحقيق مستويات ماثلة للمساعدة في جميع العمليات، بما في ذلك العمليات الواقعة خارج دائرة الضوء. كما زادت المفوضية اعتمادها على الشراكات، حيث إن قرابة ٣٨ في المائة من ميزانيتها ينفذها شركاء، أغلبهم من المنظمات الوطنية غير الحكومية. وعلى نحو متزايد، امتدت الشراكة مع المنظمات غير الحكومية، فضلا عن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، لتشمل وضع السياسات والتخطيط المشترك والعمل على أرض الواقع. وداخل منظومة الأمم المتحدة، تتعاون المفوضية مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتعزيز التعاون في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين.

١٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ستتوج الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين والستين لاتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية والاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين بعقد اجتماع حكومي دولي على المستوى الوزاري في جنيف. وبذل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون

والاتصالات من جنيف إلى مركز خدمات أنشئ حديثا في عمان، وإلى بودابست وبنما سيتي، وتعمل على وضع سياسات تهدف إلى تخفيض عدد الموظفين بين المهام الموكلة. وبشكل عام، كاد حجم نشاط المفوضية أن يتضاعف خلال السنوات الخمس السابقة، في حين أن عدد الموظفين لم يزد إلا هامشياً فقط.

١٢ - وركزت الأولويات في العمليات الأخيرة على تعزيز الحماية وقدرات الاستجابة لحالات الطوارئ، ووضع عام ٢٠١١ قدرة المفوضية على الاستجابة لحالات الطوارئ موضع الاختبار. وفي الأشهر التسعة الأولى، نشرت المفوضية من موظفي الطوارئ ما يزيد على العدد الذي تنشره عادة بمقدار ضعفين ونصف، وفي إحدى المرات، نشرت عدداً من الموظفين في وقت واحد أكثر مما نشرته في عام ٢٠١٠ كله. ونقلت جواً أكثر من ثلاثة أضعاف الكمية التي كانت قد نقلتها في عام ٢٠١٠ من مواد المأوى ومواد الإغاثة الأخرى. وقد تمكنت المفوضية، بنظامها الجديد المؤلف من سبع محاور إمداد في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، من الاستجابة خلال ٧٢ ساعة لحالات الطوارئ المتزامنة لـ ٦٠٠.٠٠٠ شخص. وبالإضافة إلى توسيع قائمة حالات الطوارئ لديها التي شملت جميع إدارات المقر والعمليات الميدانية، وضعت قائمة بأسماء كبار الموظفين للاستعداد لنشرهم، وقد نشرت ستة منهم بالفعل.

١٣ - غير أن المفوضية أقرت بالحاجة إلى إجراء مزيد من التحسينات. فهي تضع نموذجاً جديداً لملاك الموظفين يتيح عملية نشر أسرع في بداية الأزمة، وعملية نقل أكثر تنظيماً في مرحلة ما بعد الطوارئ. وتقوم بتعزيز قدرات التنسيق والدعم لجعل المشاركة بين الوكالات المتعلقة بتدفق اللاجئين أكثر قدرة على التنبؤ والمساءلة. وكجزء من استثماراتها في مجال إدارة المعلومات، أنشأت بوابات بيانات تشغيلية في كل

آراء المفوض السامي حول دور مكتبه في تعزيز القيادة والمسؤولية في إطار الاستجابة الإنسانية المعقدة.

٢٠ - السيد ستارتشيفيتش (صربيا): تساءل عن تأثير التخفيضات في الميزانية على قدرة بعض عمليات المفوضية للتوصل إلى حلول دائمة في البلدان التي تشهد حالات تشرد طال أمدها. وقال إنه يرى أن الأشخاص الذين يمنعون من العودة إلى مناطقهم الأصلية فترة جدّ طويلة لا يوجد لديهم، في معظم الأحيان، خيار حقيقي سوى الاندماج محليا، حتى لو عرضت عليهم إمكانية العودة الطوعية.

٢١ - السيد كيماني (كينيا): قال إن اللاجئين الذين يتجاوز عددهم نصف مليون لاجئ والذين يعيشون في مخيمات في كينيا لا يمثلون سوى نحو ثلث عدد اللاجئين الكلي في كينيا. وأضاف إن كينيا تحمل على عاتقها عبئا أثقل بكثير من قدرتها أو أكثر مما ينبغي لها أن تتحمله. ولا بد من إيجاد طريقة منظمة للتعامل مع الحكومة بشأن شواغل المجتمعات المضيفة، فضلا عن التدهور البيئي وانعدام الأمن. ولا بد من تحقيق الاستقرار في الصومال وتخليصها من العناصر الإجرامية. على أنه ينبغي، في حالة عدم توفر السلام، إعطاء الأولوية لطرف ثالث لإعادة توطين اللاجئين واستقرارهم في ملاذات آمنة في الصومال. وقال إنه يود أن يعرف هل توجد لدى المفوضية استراتيجية تهدف إلى تعبئة الدعم الدولي لحل المشاكل التي طال أمدها في منطقة القرن الأفريقي.

٢٢ - السيد يحياوي (الجزائر): قال إن بلده فتحت أيضا حدودها للاجئين الليبيين، ولو بأعداد قليلة، وأنها تتعاون مع المفوضية في تقديم المساعدة اللازمة. وسأل هل تتلقى البرامج السنوية ميزانيات أقل بسبب تخفيض ميزانية المفوضية، أو هل توجد مصادر تمويل أخرى خارجة عن الميزانية. وتسأل أيضا عما إذا كانت المفوضية تتوخى استجابات محددة

للاجئين السامي جهودا كبيرة في عام ٢٠١١ لإبراز مسألة انعدام الجنسية على جدول الأعمال الدولي، وقال إنه متفائل لشعوره بأن دولا عديدة ستعلن في الاجتماع الوزاري عن اتخاذ خطوات لمعالجة هذه المشكلة التي غالبا ما يتم تجاهلها.

١٦ - وقال إن جميع البلدان المجاورة لمناطق الأزمات التي اندلعت في عام ٢٠١١ تستحق امتنان وتضامن المجتمع الدولي لسخائها الكبير واحترامها لقيم الحماية الدولية. وغالبا ما تشكل العنصرية وكرهية الأجانب خطرا حقيقيا على حياة اللاجئين وسلامتهم. ويجب على الحكومات أن تنقل رسالة مفادها أن حقوق الإنسان هي للجميع، بمن فيهم المشردون قسرا.

١٧ - وفي ختام كلمته، عاد إلى تناول مسألة الوضع في منطقة القرن الأفريقي، حيث سمح المجتمع الدولي، من خلال رد فعله البطيء وعجزه، بتزايد أزمة إنسانية متوقعة ووصولها إلى أبعاد لا يمكن تصورها. وفي حقبة جديدة وخطيرة من النزاعات المستعصية التي تتفاقم نتيجة النمو السكاني، والتحضر، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي والمياه والطاقة، يفقر العالم القدرة على الحوكمة. وناشد المجتمع الدولي الاعتراف بمسؤوليته المشتركة وممارسة التزامه المشترك.

١٨ - السيد رسولي (أفغانستان): أعرب عن تعازيه لأسر ضحايا الهجوم الذي وقع في قندهار، وأعرب عن امتنان وفد بلده للمفوضية للعناية الخاصة التي توليها منذ أكثر من ثلاثين عاما لحماية اللاجئين الأفغان.

١٩ - السيد لاماند زيلر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): سأل عن التدابير الملموسة التي يمكن اعتمادها لزيادة المغادرة الطوعية، وتسريع الاندماج المحلي، وتهيئة بيئة مواتية للتنمية في مناطق مبادرة الحلول الانتقالية. وقال إنه يهمل أيضا سماع

المشاركين في عملية هامة. وأشار إلى أن حكومات أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية تضع استراتيجية مشتركة للاجئين الأفغان في المنطقة الفرعية، يأمل أن يدعمها المجتمع الدولي دعماً كاملاً عند تقديمها إلى مؤتمر دولي للهيئات المعنية في أوائل عام ٢٠١٢.

٢٦ - وردا على أسئلة ممثل الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالعودة الطوعية والاندماج المحلي وتعزيز التنمية، قال إن التوصل إلى حلول دائمة يتطلب مزيجاً من المبادرة السياسية، والدعم الإنساني، والتعاون الإنمائي. وحيثما توجد إرادة سياسية، غالباً ما يوجد حل، لكن ليس من السهل جمع مختلف الأطراف السياسية معاً. ولا يزال من الصعب أيضاً ربط الأعمال الإنسانية بالتعاون في مجال التنمية. وأضاف إنه يعرف من تجاربه في الحكومة أن المجالين يقعان أحياناً ضمن اختصاص وزارات مختلفة أو إدارات وزارية منفصلة عن بعضها تماماً، مما يجعل التنسيق أمراً صعباً. وعلى الصعيد الدولي، لا تزال هناك فجوة ثقافية تفصل بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، على الرغم من تحسين آليات التعاون. بالإضافة إلى ذلك، يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهة صغيرة نسبياً في مجال التعاون من أجل التنمية ولا يمكن أن يكون الشريك الوحيد للتوصل إلى حلول انتقالية متكاملة للآزمات الإنسانية. ومن الضروري جعل جهاز التنمية العالمية جزءاً من الحل منذ البداية من خلال المزيد من التعاون الفعال مع المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية، بالإضافة إلى التنسيق الثنائي بينهما.

٢٧ - وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالشراكة والتعاون، قال إن المفوضية تعمل على تحسين التنسيق مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ووكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف. وذكر أن أساس المشكلة يكمن في القيادة في حالات الطوارئ الرئيسية، التي تقع مسؤولية تنفيذها على

لحالات اللاجئين التي طال أمدها مثل تلك التي في تندوف، الأمر الذي يمثل عبئاً مالياً ثقيلاً.

٢٣ - السيدة نيمروف (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها يشعر بالفخر لتاريخه الطويل في تقديم الدعم إلى المفوضية، التي قدم لها زهاء ٧٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١١. وقالت إنها تشجع المفوضية على تعزيز شراكات طويلة الأمد، وفي الوقت نفسه، إقامة شراكات جديدة، وتوطيد قدرتها التنظيمية لتعزيز أدائها في حالات الطوارئ من خلال تعديل استراتيجية الموارد البشرية، التي يؤد وفد بلدها الحصول على مزيد من التفاصيل بشأنها. وينبغي للمفوضية أن تواصل تحسين قدرتها على قياس أثر أنشطتها باستخدام مؤشرات الجودة والأداء، وحثها على تقديم تقارير منتظمة حول التقدم المحرز نحو تحقيق أولوياتها الاستراتيجية العالمية. وينبغي للمفوضية أيضاً أن تضع نهجاً منظماً على نطاق المنظمة لإدارة المخاطر، على النحو الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات في تقريره الأخير. وحثت أعضاء اللجنة على القيام بدورهم في إعداد تعهدات للاجتماع الذي سيعقد على المستوى الوزاري احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين والستين لاتفاقيتي انعدام الجنسية واللاجئين.

٢٤ - السيدة بوجيدي (المغرب): قالت إنها تود أن تعرف ما إذا كانت المفوضية تنوحي أي استراتيجيات جديدة من أجل العودة الطوعية للاجئين الذين يعيشون في حالات طال أمدها.

٢٥ - السيد غوتيريس (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): شكر جميع الذين أعربوا عن تعازيهم للمفوضية ولأسر الضحايا، وأعرب عن خالص تعازيه للوفد الأفغاني. وقال إنه سيزور مكتب قندهار قريباً لنقل تعازيه إلى الأسر شخصياً، وللإعراب عن تضامنه مع الزملاء

إقامة ملاذات اصطناعية آمنة في المناطق التي يجب تعزيز الأمن فيها. وقال إنها تعمل بشكل وثيق مع حكومة كينيا لإيجاد سبل للتخفيف من الكثافة في داداب وتحسين مجموعات التدابير الأمنية.

٣٠ - وردا على الأسئلة التي طرحها ممثل كل من الجزائر والمغرب، قال إن العودة الطوعية إلى الوطن لا تزال الحل المفضل لحالات اللاجئين التي طال أمدها، وأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مشتركة لتهيئة الظروف التي يمكن أن تتحقق في ظلها. وبما أن هذه الظروف لم تحدث في حالة اللاجئين الصحراويين في تندوف، فإنه ينبغي تحسين ظروف المعيشة هناك. وتعتزم المفوضية استخدام الموارد التي حصلت عليها من خلال خفض التكاليف الهيكلية وتوسيع مساهمات الجهات المانحة لتقديم مساعدات إضافية في مثل هذه الظروف.

٣١ - وردا على ممثل الولايات المتحدة، قال إن برنامج عام ٢٠١١ لتعزيز القدرة على الحماية أسفر عن إنشاء وظائف قطرية جديدة، وإجراء استعراض شامل لبرامج التدريب في المفوضية لحماية المسؤولين والموظفين الآخرين والتركيز المتزايد على الشراكات. وتمشيا مع العمر والجنس وتعميم التنوع، سيركز برنامج عام ٢٠١٢ على منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والاستجابة لهما. وقد حسنت المفوضية من قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ، وهي تعمل على تحسين آلياتها للنشر. وتعزز المفوضية أيضا إمكاناتها الإدارية المتاحة وقدرتها على إدارة التعاون المشترك بين الوكالات على حد سواء، وهما أكثر الثغرات أهمية في قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ.

٣٢ - وقال إن المفوضية تعمل على تحسين المساءلة وآليات الرقابة المالية لديها، وعلى اتباع نهج إداري أكثر شمولاً، وذلك استناداً إلى توصية مجلس مراجعي الحسابات. غير أنها

عائق المفوضية. وأضاف إن مكتبه، آخذاً ذلك بعين الاعتبار، قدم عدداً من المقترحات إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل آليات تفضي إلى تسهيل نشر كبار موظفي المفوضية في حالات الطوارئ، نظراً لأن بإمكانهم تقديم مستويات من الإدارة ليست موجودة في الفرق القطرية المسؤولة عن العمليات اليومية.

٢٨ - وتطرق إلى الشواغل التي أعرب عنها ممثل صربيا، فقال إنه سيتوجه إلى بلغراد في الأسبوع المقبل لحضور مؤتمر الجهات المعنية، الذي يأمل أن يقدم دعماً هاماً للمبادرة الرباعية، لأن ميزانيتها تفوق ميزانية المفوضية بكثير. وعلى الرغم من أن المبالغ الأولية التي أُذن بإنفاقها للعمليات في منطقة البلقان قد تبدو منخفضة، فهي لا تمثل تخفيضات في الميزانية، وسيتم استكمالها لدى توفر أموال أخرى. وفي حين أن البرامج الأوروبية قد عانت بعض الشيء في عام ٢٠١٠ بسبب الوضع المأساوي في منطقة القرن الأفريقي، فإن المفوضية لا تزال ملتزمة بأن العودة الطوعية إلى الوطن هي الحل المفضل.

٢٩ - وقال إن كينيا شريك يحظى بقدر كبير من التقدير وفي غاية الأهمية للمفوضية، وأنها قد أظهرت، حكومة وشعباً، تضامناً حقيقياً إزاء أعداد كبيرة اللاجئين الصوماليين على مدى عقود من الزمن. ويتعين أن يأخذ المجتمع الدولي الأمانة في منطقة القرن الأفريقي على نحو أكثر جدية. ويجب أن يتخذ نهجاً عملياً إزاء الوضع داخل الصومال لوقف تدفق اللاجئين. وأشار إلى أن عدد الصوماليين في كينيا قد تجاوز عدد المقيمين في مخيمات اللاجئين، فحث المجتمع الدولي بقوة على تحمل قدر متساو من العبء الذي تتحمله كينيا من خلال زيادة إعادة توطين اللاجئين ودعم المجتمعات المحلية المضيفة. وشدد على الحاجة إلى الحفاظ على حيز للجوء داخل كينيا، على الرغم من الصعوبة التي تكثف معالجة ضخامة عدد اللاجئين. ولسوء الحظ، لم تتمكن المفوضية من

٣٥ - واختتم كلمته قائلاً إن الضرورة تستدعي تجاوز مخيمات اللاجئين إلى العودة الطوعية إلى الوطن، والاندماج المحلي وإعادة التوطين. وفي نهاية المطاف، يجب أن تعمل بلدان العالم معاً لحل الأسباب الجذرية لمشاكل اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

٣٦ - السيد غاسبار مارتيز (أنغولا): تكلم باسم المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، فقال إن عدد اللاجئين في منطقة المجتمع انخفض على نحو مطرد بسبب الاستقرار العام للبيئة السياسية وزيادة التضامن الإقليمي وتقاسم الأعباء. وقد أخذت الدول الأعضاء في المجتمع الإنمائي مسألة الهجرة واللجوء مأخذ الجد. وينبغي للمنظمات الإقليمية والدولية أن تعالج حقوق اللاجئين والمهاجرين والتزاماتها تجاههم من خلال وضع سياسات للحد من عمليات الانتقال غير المنتظمة وفق الصكوك النازمة والمبادرات الإقليمية. ومشدداً على العبء الثقيل الذي تتحمله الدول المضيفة للاجئين ومتطلبات برامج المفوضية الكثيرة، حث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الموارد المالية اللازمة.

٣٧ - وتحدث بصفته ممثلاً لأنغولا، فقال إنه بين الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، أعيد توطين ٤ ملايين شخص شردتهم الحرب التي نشبت في أنغولا. وبين الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦، أعادت أنغولا حوالي ٨٢٠ ٠٠٠ لاجئ إلى أوطانهم من خلال برنامجها المنظم للعودة الطوعية إلى الوطن. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، قد أطلقت برنامجاً جديداً لإعادة توطين اللاجئين الذين لا يزالون يعيشون في البلدان المجاورة مثل بوتسوانا. وقال إن أنغولا نفسها قدمت الحماية والمساعدة لأكثر من ١٤ ٠٠٠ لاجئ.

٣٨ - السيد لالماند زيلر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام أيسلندا وتركيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب الجبل الأسود، وجمهورية

تعتبر أن تظل سليمة من الناحية الهيكلية وستعمل على استخدام الموظفين الحاليين إلى أقصى حد ممكن.

٣٩ - السيد سيفوي (تنزانيا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن أفريقيا قد أظهرت مرارا الإرادة السياسية والقيادة بشأن اللاجئين والمشردين داخليا. وذكر إن الغالبية العظمى للدول الأفريقية أطراف في اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وفي اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم الجوانب المحددة لمشكلة اللاجئين في أفريقيا، وإن العملية الجارية للتوقيع والتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا لعام ٢٠٠٩، أكدت مجددا إدراك الدول الأعضاء مسؤوليتها حيال هذه المشكلة. إلا أنه نظرا لمواردها الضئيلة والتحديات الهائلة التي تواجهها، مثل ضمان الأمن المادي للوكالات الإنسانية في الصومال، فهو يدعو إلى استجابة دولية أقوى بقيادة مجلس الأمن للأمم المتحدة لزيادة الجهود التي تبذلها أفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بالصومال.

٣٤ - وأضاف إنه في حين أبدت البلدان الأفريقية التزاما سياسيا كبيرا وقدراً عالياً من حسن الضيافة، فإن العديد من اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا يشكلون عبئا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ثقيلا. وقد أبدت البلدان الأعضاء في المجموعة الأفريقية لكونها بلدانا محدودة الموارد مفهوم تقاسم الأعباء، وحثت على اتخاذ إجراءات بشأن نتائج دراسة المركز الأفريقي للهجرة والمجتمع بشأن قياس تكاليف البلد المضيف من الناحية الكمية. وأشار إلى تأثر البلدان النامية أيضا بالانكماش الاقتصادي، ودعا المجتمع الدولي إلى وضع مبادئ التعاون الدولي والتضامن وتقاسم المسؤولية في العمل موضع التنفيذ عن طريق مساعدة المجتمعات المضيفة للاجئين، وإعادة توطين المزيد من الأفارقة، وعلى نحو أعم، دعم عمل الدول والجهات الفاعلة في مجال التنمية لتعزيز النمو المستدام والعدل.

٤٠ - وفي حين أثنى على المفوضية لوضعها "تقييم الاحتياجات العالمية"، وإطار الإدارة القائمة على النتائج، قال إن الاتحاد الأوروبي يوافق على ضرورة تحسين النظام لتوفير آلية فعالة للرصد والتقييم. كما أنه يشجع المفوضية على الاستمرار في توسيع قاعدة الجهات المانحة، ويرحب بالجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز تنفيذ اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، فضلا عن اتفاقية انعدام الجنسية لعام ١٩٦١، وزيادة عدد البلدان المنضمة إليها. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يعزز الحدث الحكومي الدولي لإحياء ذكرى تلك الاتفاقيات في كانون الأول/ديسمبر التزام المجتمع الدولي بالتوصل إلى حلول دائمة للاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا، وعديمي الجنسية والعائدين.

٤١ - السيد فريك (ليختنشتاين): قال إن الاتفاقيتين المتعلقتين باللاجئين وانعدام الجنسية، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين والستين لهما، لا تزالان على نفس القدر من الأهمية ولا يمكن الاستغناء عنهما كما من قبل. وقال إن ليختنشتاين تشعر بالانزعاج بوجه خاص إزاء محنة الأشخاص العديمي الجنسية في العالم الذين يقدر عددهم بـ ١٢ مليون، والذين يرجح ارتفاع عددهم إزاء ظاهرة الاحتباس الحراري والتهديدات الجديدة الأخرى. ويساورها أيضا قلق شديد إزاء المشردين داخليا الذين يقدر عددهم بحوالي ٢٧,٥ مليون شخص، وتحث جميع الأطراف في التفاعلات على أن ترقى إلى مستوى التزاماتها بموجب القانون الدولي وتيسر عمل المنظمات الإنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال توفير ما يلزم من حيز العمل الإنساني.

٤٢ - وذكر أن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ما برح يمثل واحدا من أخطر التهديدات التي تواجه المشردين. وسيخدم مصالح اللاجئين والمشردين داخليا، وعلى نحو أعم، التنمية، إنشاء برامج تهدف إلى إنهاء العنف

مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا، والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، فرحب بالجهود الناجحة والمتواصلة التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتعزيز التأهب لحالات الطوارئ. وقال إنه ينبغي أن تواصل سعيها لإيجاد الحلول الاستراتيجية والدعم الدولي لإطلاق أوضاع اللاجئين التي طال أمدها من عقابها، والعمل بشكل وثيق مع أطراف النزاع. ولا تتحمل هذه الأطراف، لا سيما الحكومات، مسؤولية مساعدة السكان المشردين فحسب، بل العمل كذلك للتوصل إلى حل دائم، كما فعلت البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا في مبادرتها المحمودة لطى صفحة اللاجئين في بلدان غرب البلقان.

٣٩ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتعميم مراعاة قضايا المنظور الجنساني والعمر والتنوع، والخطة الاستراتيجية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والتركيز على الحصول على الخدمات الصحية والتعليم. وأشار إلى الجهود التي يبذلها المكتب لتحديد الأشخاص ذوي الإعاقة، وحثه على أن يدرج أنشطته في هذا المجال في تقرير عام ٢٠١٢. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يدعو المفوضية إلى مواصلة العمل بشكل وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة واليونسيف لتلبية احتياجات الأطفال في تنقلات الهجرة المختلطة، ويرحب بالحصول على مزيد من التفاصيل بشأن الجهود التي يبذلها لوضع إطار مشترك للتعاون الدولي وتقاسم الأعباء، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة. ويشجع الاتحاد الأوروبي المفوضية على مواصلة العمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والمنظمة الدولية للهجرة، وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وغيرها لتعزيز فعالية المساعدة الإنسانية بوجه عام.

مجموع اللاجئين في العالم. وأعلن أن تايلند ستواصل معالجة الأسباب الجذرية للتشرد، والعمل، وفق مسؤولياتها المشتركة، على تذليل الصعوبات التي تواجهها.

٤٦ - السيد تشانغ غويغان (الصين): قال إنه بوسع الدول الأعضاء أن تقلل تماماً أحد أسباب التشرد بالتشجيع على إقامة مزيد من العلاقات الدولية الديمقراطية والتمسك بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات. وبغية الحد من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبذل جهوداً شاملة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز قدراتها من أجل حماية اللاجئين ومساعدتهم، وفقاً لمبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تحسين التعاون وتعزيز قدرة النظام العالمي لحماية اللاجئين على الاستجابة للطوارئ، وعدم إساءة استخدامه، وينبغي لكل بلد على حدة مساعدة اللاجئين عن طريق عدم تشجيع جميع أشكال التمييز العنصري وكرهية الأجانب، وحماية حقوقهم ومواصلة تحسين ظروفهم المعيشية.

٤٧ - السيدة كوندولو (زامبيا): قالت إن ارتفاع عدد المشردين داخلياً وحالات اللاجئين التي طال أمدها تعزز الحاجة إلى بذل جهود دولية مبتكرة وشاملة. ومن المؤسف أن المشردين داخلياً في أفريقيا يمثلون ٤٠ في المائة من السكان المشردين داخلياً في العالم. وقد أتاحت اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا لعام ٢٠٠٩، التي اعتمدت مؤخراً، الإطار القانوني لإيجاد حلول دائمة لضحايا التشريد القسري، وحثت الدول الأعضاء على الإسراع إلى التصديق عليها كي تدخل حيز التنفيذ.

٤٨ - وأضافت إن زامبيا، في إطار الهدوء النسبي الذي يسود المنطقة، تعمل بشكل وثيق مع المفوضية ومع الحكومات على تمكين آلاف اللاجئين من العودة إلى بلدانهم

ضد المرأة، والحد من تعرض النساء والفتيات لهذا العنف وكفالة حصول المرأة على المشورة والتمثيل القانوني.

٤٣ - السيد سريفيالي (تايلند): لاحظ ارتفاع الهجرة المختلطة، فقال إن المتجرين بالبشر، حسب تجربة بلده، قد تمكنوا من تمرير المهاجرين كلاجئين وطالبي لجوء لتحاشي اعتقالهم هم أنفسهم بجرمة ارتكاب نشاط إجرامي. ويؤكد هذا الأسلوب الخطير الحاجة إلى منع المجرمين من الاستفادة من نظام الحماية وضرورة خطة العمل التي وضعتها مفوضية شؤون اللاجئين، المكونة من ١٠ نقاط والمتعلقة بحماية اللاجئين والمهجرة المختلطة، التي تعزز خطط هجرة اليد العاملة والعمليات الاستشارية الإقليمية والعالمية، وتوطد التعاون الدولي وتقاسم الأعباء وإتاحة الفرص للتنسيق والتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. وقال إن تايلند تقدر الجهود التي تبذلها المفوضية لتفعيل إطار عملية بالي الإقليمية للحد من الهجرة غير المشروعة، وتتطلع إلى تأثيرها العملي.

٤٤ - وأضاف إن حكومته تواصل تعاونها الوثيق مع المفوضية لسد ثغرات الحماية وإيجاد حلول دائمة للمشردين البالغ عددهم ١٤٠ ٠٠٠ شخص وغيرهم من الأشخاص موضع القلق الذين يقيمون في تايلاند. ومن بين الإنجازات التي حققتها الحكومة مؤخراً إنها حسنت فرص الحصول على ملاجئ مؤقتة، وتعاونت مع المفوضية على تسجيل أكثر من ١ ٥٠٠ طفل ولدوا لآباء مشردين. وكموارد بشرية قيمة وأفراد يتمتعون بكرامتهم، يجب أن لا يحصل المشردون على الخدمات الأساسية فحسب، بل على التدريب المهني والتعليم كذلك، الذي سيساعدهم أيضاً على الاستعداد لإعادة التوطين أو العودة الطوعية.

٤٥ - وقال إن الملاجئ المؤقتة في تايلند تمثل إحدى أكثر حالات اللاجئين الممتدة زمنياً في العالم، وأن وفد بلده يلاحظ أن البلدان النامية لا تزال تستضيف ٨٠ في المائة من

٥١ - وقالت إن فد بلدها يود أن يؤكد على أهمية الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين لإطلاق حلول دائمة أخرى أو لتحسين حماية البيئة للذين تركوا جانبا. وذكرت إن كندا وسعت من نطاق برامجها المتعلقة بإعادة التوطين لمساعدة اللاجئين البوتانيين في نيبال والعراقيين في الشرق الأوسط، وهي تشجع الدول الأعضاء الأخرى على بذل جهود مماثلة.

٥٢ - السيد غولتياف (الاتحاد الروسي): قال إن الأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشكل عنصرا هاما في الجهود المتعددة التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز السلام وتوطيد الأمن والاستقرار. وأشار إلى أن تقرير المفوض السامي يعرض المشاكل والاتجاهات الأساسية في مجال الحماية الدولية. ويجب أن تظل اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ بمثابة الأساس لوضع ترتيبات دولية لحماية اللاجئين، وينبغي أن تظل ولاية المفوضية دون تغيير. ويجب أن تكون الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية إنسانية بحتة وغير سياسية، حسبما يقتضيه نظامها الأساسي.

٥٣ - وأضاف إنه يجب الحفاظ على الدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالحماية الدولية للاجئين. وأعلن أن وفد بلده يؤيد معايير المفوضية للاستجابة لحالات التشريد القسري الواسعة النطاق.

٥٤ - وقال إن الاتحاد الروسي يؤيد الجهود التي تبذلها المفوضية لمواصلة الإصلاحات الهيكلية والمتعلقة بالميزانية، التي يجب الاضطلاع بها بما يتفق بدقة مع ولايتها الحالية.

٥٥ - وأشار إلى أن تحسين الآلية الوطنية لحماية اللاجئين وتعزيز دور المفوضية في مساعدة الدول على وضع نظم وطنية مناسبة من المسائل التي ينبغي معالجتها. وينبغي إيلاء

الأصلية بطريقة منتظمة، سواء بتقديم مساعدة لهم أو من تلقاء أنفسهم. وللأسف، بسبب عدم كفاية الموارد، لم تتحقق عودة اللاجئين الأنغوليين البالغ عددهم ٧٠٠٠. ويبدو أن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يبعث على الأمل. أما في حالة رواندا، ففي حين واصلت زامبيا التشجيع على العودة الطوعية، فقد وضعت إجراءات إعفاء للذين يحتاجون إلى حماية.

٤٩ - وأشارت إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز، واجهت الحكومة مشكلة اللاجئين الذين اختاروا البقاء في زامبيا، ويتعين عليها أن تضع استراتيجيات لمعالجتها، بما في ذلك استخدام قوانين الهجرة وإصدار جوازات سفر وطنية. وستواصل العمل مع البلدان الأصلية بشأن بعض التدابير المقترحة، وستنظر أيضا في حلول دائمة أخرى مثل إعادة التوطين.

٥٠ - السيدة بورغيس (كندا): قالت إن الحاجة تدعو إلى تعزيز التعاون وتضافر الجهود بسرعة لمواجهة التحديات التي تكتنف التشرد مثل استغلال المهاجرين الضعفاء وطالبي اللجوء وإساءة استخدام نظم الحماية الوطنية من قبل المتجرين بالبشر. ولا يزال القلق يعتري كندا إزاء حالة اللاجئين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والعنف ضد الأقليات الدينية في العراق، الذي اضطر الكثير من العراقيين، بمن فيهم المسيحيون، إلى الفرار. وأشادت بالمفوضية لأنها وضعت استراتيجيات لمواجهة العنف الجنسي في الوقت المناسب، بما في ذلك الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، والرق الجنسي والبغاء القسري، والحمل القسري والتعقيم القسري، وشجعت الجهات الرئيسية الفاعلة في الأمم المتحدة على وضع استراتيجيات أفضل للتصدي لاضطهاد الأقليات الدينية بهدف الحيلولة دون التشرد.

وحظيت تونس بتقدير دولي لحسن ضيافتها، بما في ذلك خلال الاحتفال باليوم العالمي للاجئين. وقالت إنها تود أن تشكر، بالإضافة إلى الدول الشقيقة والصديقة العديدة التي قدمت الدعم المالي واللوجستي، المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة لتقديمها المساعدة التي لا تقدر بثمن.

٦١ - وعلى النقيض من ذلك، واصلت بعض البلدان المتقدمة النمو رفضها التام لقبول اللاجئين. وعلى الرغم من موارد البلدان النامية المحدودة، فإنها استضافت الغالبية العظمى من اللاجئين في العالم. لذلك فمن الضروري جعل مبادئ التضامن وتقاسم الأعباء بشكل منصف واجبا ملزما بإيرادها رسميا في الصكوك الدولية.

٦٢ - السيد رسولي (أفغانستان): قال إن حكومة بلده تلتزم بشدة بتوفير المأوى والعمل والخدمات الصحية بصورة كافية للعائدين، حتى مع تحسن الوضع الأمني وازدياد عددهم. ومن بين الأفغان الذين عادوا إلى وطنهم والبالغ عددهم ٥,٦ ملايين منذ عام ٢٠٠٢، تلقى ٤,٦ ملايين منهم مساعدات. غير أنه نظرا إلى استمرار انعدام الأمن، لم يستقر ٤٠ في المائة من الأفغان العائدين إلى وطنهم، بل إن بعضهم عاد إلى البلدان التي لجأوا إليها. بالإضافة إلى ذلك، شهدت أكثر الأقاليم افتقارا إلى الأمن زيادة في عدد المشردين داخليا.

٦٣ - وقال إن أفغانستان تعرب عن امتنانها لجارتها، باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، اللتين استضافتا معظم اللاجئين منذ أكثر من ثلاثين عاما. وتعاون الدول الثلاث مع المفوضية على وضع استراتيجية مشتركة متعددة السنوات للاجئين الأفغان ستقدم في مؤتمر الجهات المعنية في أوائل عام ٢٠١٢.

٦٤ - السيد نشويمي (اليابان): قال إن تمكين اللاجئين والمشردين داخليا من العودة بنجاح إلى مواطنهم الأصلية

اهتمام أكبر للتنسيق بين المفوضية والسلطات في الدول المعنية، الذي يجب أن يستند إلى اتفاق واضح حول الترتيبات العملية للأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها.

٥٦ - وقال إن وفد بلده يشاطر المفوضية قلقها بشأن تزايد إساءة استعمال وضع اللاجئين، ويرى أهمية وضع نهج دولي موحد لتحديد وضعهم بغية عدم الخط من قدر هذا المفهوم.

٥٧ - ونوه بأن وفد بلده يلاحظ أهمية العمل الذي تقوم به المفوضية للحد من انعدام الجنسية، ويدعم باستمرار إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة. وقال إن مشكلة انعدام الجنسية الواسعة النطاق التي مضت عليها عقود في لاتفيا وإستونيا غير مقبولة على الإطلاق. ويجب على المفوضية أن تؤدي دورا أكبر في إيجاد حل.

٥٨ - وأعلن أن الاتحاد الروسي يدعم سياسات المفوضية الرامية إلى إيجاد حلول دائمة لمشاكل العودة والعودة الطوعية إلى الوطن وإعادة التوطين. وتدعو الحاجة إلى وضع نهج مدروسة بعناية لمعالجة حالات محددة لإعادة التوطين على نطاق واسع في بلدان ثالثة في حالات طوارئ، بمشاركة الشركاء الإقليميين الرئيسيين.

٥٩ - واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الروسي سيواصل المشاركة في حوار مع المفوضية حول جميع المسائل المتعلقة بحماية اللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية، مع التركيز على تعزيز التعاون بشأن المسائل العريضة التي تثير قلق الاتحاد الروسي باعتباره جهة مانحة وشريكا على قدم المساواة.

٦٠ - السيدة دالي (تونس): قالت إن الأزمة الليبية سببت لجوء ٩٠٠ ٠٠٠ شخص ينتمون إلى أكثر من ١٠٠ جنسية مختلفة إلى تونس، حيث قدم لهم الشعب التونسي المساعدة بشكل تلقائي. وقد رصدت الحكومة منطقة الحدود، وأنشأت مستشفيات متنقلة وأقامت مخيمات لا تزال تأوي العديد من اللاجئين من أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

والعمالة والملكية، والمساعدة القانونية. بالإضافة إلى ذلك، قدمت ضمانات للتأكد من عدم إعادة اللاجئين إلى البلد الذي قد يتعرضون فيه إلى الاضطهاد.

٦٩ - وعملا على ترجمة هذه الأحكام القانونية إلى واقع ملموس، تنفذ برامج شتى في قرغيزستان، بمشاركة نشطة من المفوضية بشأن العودة الطوعية والإدماج المحلي وإعادة التوطين في بلدان ثالثة. وتوفر قرغيزستان الحماية الدولية لأكثر من ٢٠ ٠٠٠ لاجئ.

٧٠ - وأضاف إنه قد مضى ٦٠ عاما على اعتماد الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين و ٥٠ عاما على اعتماد اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية، ومع ذلك لا يزال يوجد حوالي ٤٤ مليون شخص في العالم شردوا قسرا نتيجة النزاعات والاضطهاد، ترافقها هجمات متعمدة على المدنيين وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية. وبلغ عدد اللاجئين العائدين طوعا إلى بلدانهم الأصلية أدنى مستوى له منذ أكثر من عقدين من الزمن.

٧١ - وقال إنه يجري تقديم المساعدة من قبل حكومة جمهورية قرغيزستان، كما هو مبين في تقرير المفوض السامي (A/66/12)، إلى حوالي ٧٥ ٠٠٠ شخص كانوا قد فروا عبر الحدود إلى أوزبكستان وعادوا إلى ديارهم بعد بضعة أيام، وإلى ٣٠٠ ٠٠٠ مشرد داخليا عادوا إلى أماكن إقامتهم المعتادة في نهاية عام ٢٠١٠، وذلك بواسطة وكالة أنشئت خصيصا لتعزيز الانتعاش في الجزء الجنوبي من البلد. وقد تعهدت قرغيزستان، بوصفها طرفا في الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وحقوق الإنسان، بالوفاء بالتزاماتها الدولية في تلك المناطق.

٧٢ - السيد بن مهدي (الجزائر): قال إن وفد بلده يساوره القلق إزاء تأثير انخفاض التبرعات المقدمة من الجهات المانحة التقليدية في الحالات الإنسانية المحفوفة بالمخاطر المبينة

يقتضي تمكينهم من الاعتماد على ذاتهم. وشدد على أن التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الفعالة أمر لا يمكن الاستغناء عنه، وهنأ المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة على تعاونهما في ليبيا.

٦٥ - وأضاف إن اليابان، إحدى الجهات المانحة بانتظام للمفوضية، ساهمت بمبلغ ٢٢٦ مليون دولار في عام ٢٠١١ أكثر من أي وقت مضى. وبغية ضمان الانتقال السلس من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية، تقوم اليابان بتنفيذ أكثر من ٥٠ مشروعا في ٣٠ بلدا بالشراكة مع المفوضية. وأشار إلى أن بلده بدأ، في عام ٢٠١٠، مشروعا تجريبيا لإعادة توطين اللاجئين، هو الأول من نوعه في آسيا.

٦٦ - وقال إن اليابان تشيد بقيام المفوض السامي بإدخال إصلاحات هيكلية، وتثني على الجهود الفعالة لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية، مثل تقديم الدعم لتجمع منسقي الشؤون الإنسانية. وفي ضوء تزايد الفجوة التمويلية، تحث اليابان المفوضية على مضاعفة جهودها لتوسيع قاعدة المانحين وزيادة تعاونها مع القطاع الخاص، وهو ما يمكن أن يزيدها فعالية من خلال تقاسم أفضل الممارسات في مجال التعاون.

٦٧ - السيد كاسيموف (قرغيزستان): أعرب عن تقديره لمستوى التعاون المثمر القائم بين بلده والمفوضية. وقال إن حماية اللاجئين تعد إحدى المكونات الرئيسية لسياسة الهجرة في قرغيزستان وتتجلى في سن أحكام قانونية واتخاذ تدابير عملية لحل المشاكل القائمة.

٦٨ - وقد انضمت قرغيزستان في عام ١٩٩٦ إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. واعتمدت قانون اللاجئين في عام ٢٠٠٢، الذي تعتبر المفوضية أنه يتوافق تماما مع المعايير الدولية. ويتضمن القانون الأحكام المتعلقة بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في الحصول على الجنسية القيرغيزية والحصول على التعليم

٧٥ - السيد محمود (مصر): قال إنه على الرغم من استمرار الأزمة الاقتصادية الدولية، فإن مصر على ثقة بأن الدول الأعضاء ستقدم للمفوضية الموارد الكافية لتنفيذ ولايتها، وستزيد اهتمامها بحالات اللاجئين التي طال أمدها في البلدان النامية. وأشار إلى أن المجتمع الدولي يمتلك الأدوات اللازمة - بما في ذلك الوساطة، موضوع الدورة السادسة والستين للجمعية العامة - للتخفيف من ظاهرة اللاجئين، ودعا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام إلى تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الغاية. وأشار إلى أن الدول الأعضاء ملزمة بموجب القانون الدولي بضمان نجاح الجهود العالمية الرامية إلى حماية اللاجئين ومساعدتهم، وينبغي لها أن تكفل ذلك بتقاسم الأعباء والمسؤوليات، وقبول اللاجئين لإعادة التوطين والعودة الطوعية. وفي هذا الصدد، شجع الجمعية العامة على دعم لجنة بناء السلام التي تسهل العودة الطوعية من خلال مساعدة حكومات البلدان الخارجة من النزاعات على إعادة بناء قدراتها المؤسسية وقدرتها على توفير الخدمات الأساسية. كما ينبغي إحياء مبادرة تكملة الاتفاقية، التي تهدف إلى تشجيع وضع اتفاقات خاصة متعددة الأطراف بشأن المسؤولية وتقاسم الأعباء.

٧٦ - وأعلن أن مصر لا تدخر الجهد ولا المال من أجل رعاية اللاجئين والمشردين على حدودها الغربية مع ليبيا، لكن يجب القيام بالمزيد. ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة لتوفير احتياجات اللاجئين، ودعا ليبيا، حكومة وشعباً، إلى تهئية بيئة مواتية لعودتهم.

٧٧ - السيد تانغ (إستونيا): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إنه يود أن يتناول بعض الثغرات المتعلقة بالمعلومات التي قدمها ممثل الاتحاد الروسي بشأن سياسة الجنسية الإستونية. فمنذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٩١، التزمت إستونيا بإعطاء الجنسية لعدد كبير من ذوي

في تقرير المفوضية، وأنه يرحب باعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم لعام ٢٠٠٩، التي تعالج مشكلة خطيرة طويلة الأمد.

٧٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠١١، وضمن إطار برنامج للمساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ قيمته ١٠ ملايين دولار للبلدان في منطقة القرن الأفريقي، بدأت الجزائر تنقل الأغذية والأدوية والخيام جوا إلى كينيا للاجئين الصوماليين في داداب والغذاء إلى أثيوبيا وجيبوتي وإريتريا وأوغندا المنكوبة بالجفاف. وبغية مساعدة اللاجئين المتدفقين من ليبيا، سارعت الجزائر إلى إقامة مراكز استقبال وتفتيش على الحدود لتوفير المأوى والغذاء والرعاية الطبية، وإزالة مشاكل الوثائق وتنظيم عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية.

٧٤ - وقال إن الجزائر، عملاً بتقاليد الضيافة، استضافت مخيمات اللاجئين في تندوف عدة قرون، على نفقتها الخاصة إلى حد كبير. وأعرب عن شكر وفده للمفوضية على تيسيرها استئناف الزيارات العائلية بين اللاجئين في مخيمات تندوف وعائلاتهم في الصحراء الغربية واستمرار مشاركتها في مجالات الصحة والتغذية والتعليم للاجئين. وتم تعزيز المساعدات الإنسانية إلى المخيمات في عام ٢٠١٠ باتفاق مع برنامج الأغذية العالمي لتوفير أكثر من ٣١ مليون دولار من المساعدات الغذائية واتفاق لإدارة مخزون الأمن الغذائي المزمع إنشاؤه. كما أعرب عن تقدير بلده للمفوضية ولبرنامج الأغذية العالمي لتنظيمهما بعثة من الجهات المانحة إلى مخيمات تندوف في نيسان/أبريل ٢٠١١، وشكر الجهات المانحة على التزاماتها. وأخيراً، أعرب عن تقديره لبعثات التقييم المشتركة الدورية التي تقوم بها المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي، التي تواصل تأكيد شفافية عمليات تقديم المساعدة التي تضطلع بها الجزائر.

الجنسية غير المحددة. ومنحت الجنسية لأكثر من ١٥٠.٠٠٠ شخص منهم، وانخفضت أعدادهم بعامل ٥. واستمرت الحكومة بتشجيع جميع هؤلاء الأشخاص على التقدم بطلب للحصول على الجنسية. وعلاوة على ذلك فإنهم يتمتعون، حتى بصفتهم غير مواطنين، بحقوق أكثر مما كان متوقعا بموجب الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤، نظرا لأن إستونيا واحدة من البلدان القليلة في العالم التي يتمتع المقيمون الشرعيون فيها بالحق في التصويت في الانتخابات المحلية، بصرف النظر عن جنسيتهم.

٧٨ - السيدة بوهيدي (المغرب): متحدثة في إطار ممارسة حق الرد، قالت إنه عندما أثار ممثل الجزائر مسألة الحاجة إلى تقديم مساعدة إنسانية دولية في مخيمات تندوف، فإنه لم يذكر أن حكومته منعت إجراء عملية التعداد اللازمة للحصول على إحصاءات دقيقة لهذه المساعدات. وفي قراره ١٩٧٩ (٢٠١١)، شجع مجلس الأمن المفوضية بوضوح على "أن تواصل نظرها في عملية لتسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف للاجئين"، كما أن الأمين العام قد حث على إيلاء الاهتمام المناسب لمسألة إجراء تعداد للسكان اللاجئين في تقريريه لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ (S/2010/175) و (S/2011/249). وقالت إن استمرار الجزائر في رفض إجراء التعداد، على الرغم من مساعي المفوضية الحميدة، يشكل إهانة للمجتمع الدولي.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠.